The Influence of Arabic Grammar on Modern Linguistic Theories

Osama S. Al-Khazaaleh [(1)*] **Mahmoud M. Aldeeky** [(2)]

(1) Researcher, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.
(2) Professor, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan..

Received: 13/1/2026
Accepted: 8/6/2026
Published: 30/9/2026

* ***Corresponding Author:***
mmdeeky@aabu.edu.jo

DOI:https://doi.org/10.59759/art.v5i3.1725

Abstract

This study offers a rigorous epistemological analysis of the impact of Arabic grammar on the formation and development of modern linguistic theories, including structural linguistics, transformational-generative theory, and pragmatics. It is grounded in a central hypothesis: Arabic grammar constitutes a profound, intellectual, philosophical, and methodological system that clearly contributed to the formulation of key concepts later adopted by modern linguistic schools, rather than being merely a set of rules for regulating speech.

The study adopts the descriptive-analytical method as well as the comparative method in order to investigate points of convergence and divergence between the Arabic grammatical tradition and contemporary linguistic theories. Among its most significant findings is the revelation of the epistemological and philosophical depth of Arabic grammar, along with its pioneering role in establishing fundamental concepts such as the notions of origin and branch the theory of governance, and linguistic competence/ natural linguistic intuition. These concepts later became foundational pillars of modern linguistic theories.

The study recommends a fair and critical rereading of the Arabic grammatical tradition one that reveals its epistemological originality and highlights its capacity for creative interaction with global linguistic theories.

Keywords: Arabic Grammatical Thought, Structural Linguistics, Transformational-Generative Grammar, Pragmatic Theory.

أثر النحو العربي في النظريات اللسانية الحديثة

أسامة سليمان الخزاعلة[1] محمود محمد الديكي[2]

(1) باحث، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

(2) أستاذ، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل المعرفي الدقيق أثر النحو العربي في تشكيل وتطوير النظريات اللسانية الحديثة، مثل اللسانيات البنيوية والنظرية التوليدية التحويلية والنظرية التداولية، وتقوم الدراسة على فرضية أساسية ترى أن النحو العربي نسقًا فكريًا وفلسفيًا ومنهجيًا عميقًا أسهم بوضوح في بلورة مفاهيم أساسية اعتمدتها المدارس اللسانية الحديثة لاحقًا وليس مجموعة من القواعد لضبط الكلام فقط، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن لاستقصاء نقاط الالتقاء والاختلاف بين التراث النحوي العربي والنظريات اللسانية المعاصرة. ومن أبرز نتائج الدراسة الكشف عن العمق المعرفي والفلسفي للنحو العربي وبيان دوره الريادي في تأسيس مفاهيم جوهرية، مثل الأصل والفرع والعامل والسليقة اللغوية، التي أصبحت فيما بعد ركيزة للنظريات اللسانية الحديثة، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة قراءة التراث النحوي العربي قراءةً منصفة تكشف عن أصالته المعرفية وتبرز قدرته على التفاعل الخلّاق مع النظريات اللسانية العالمية.

الكلمات المفتاحية: فكر النحو العربي، اللسانيات البنيوية، النظرية التوليدية التحويلية، النظرية التداولية.

المقدمة

تمثّل هذه الدراسة قراءةً تحليليةً معمّقة للتراث النحوي العربي تنطلق من منظور فكري ومنهجي حديث يعيد الكشف عن قيمته المعرفية، فهي لا تنظر إلى النحو العربي على أنه مجرد قواعد معيارية لضبط الكلام بل تعامله بوصفه منظومة فكرية متكاملة ذات عمق فلسفي وصرامة تحليلية، وتسعى الدراسة إلى بيان أثر هذا التراث في تشكيل عدد من المفاهيم التي ارتكزت عليها المدارس اللسانية الحديثة، كما تكشف مظاهر التقاطع بين الرؤية النحوية العربية والاتجاهات اللسانية المعاصرة ولا سيما البنيوية والتوليدية التحويلية والتداولية. وبذلك تؤكد الدراسة أن التراث النحوي العربي يمتلك حضورًا معرفيًا أصيلًا يتجاوز حدوده التاريخية إلى آفاق اللسانيات الحديثة.

تهدف الدراسة إلى إبراز البعد الفلسفي والمعرفي للنحو العربي والكشف عن وجوه الالتقاء والتأثير بينه وبين المدارس اللسانية الحديثة، كما تسعى إلى بيان الدور المبكر الذي أدّاه النحاة

العرب في تأسيس مفاهيم صارت لاحقًا ركائز في النظريات اللسانية المعاصرة مثل الأصل والفرع والعامل والسليقة والقياس، وتنطلق الدراسة من تأكيد أصالة التراث النحوي العربي بوصفه حقلًا معرفيًا مستقلًا قادرًا على محاورة الفكر اللساني الحديث من موقع الندية والمشاركة لا التبعية، ومن هنا تطرح الدراسة أسئلة جوهرية حول مدى تجاوز النحو العربي وظيفته التقعيدية إلى بناء منظومة تحليلية متكاملة وطبيعة صلته بالمنطق وأثر ذلك في تشكيل بنيته الفكرية والمنهجية.

قامت الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن النحو العربي كان إطارًا معرفيًا ومنهجيًا متقدمًا أسهم في بلورة عدد من المفاهيم التي مثلت لاحقًا ركائز في اللسانيات الحديثة، كما تفترض الدراسة أن العلاقة بين التراث النحوي العربي والنظريات اللسانية المعاصرة لا تنحصر في حدود التأثير المباشر بل تمتد إلى مستوى من التقاطع المعرفي والمنهجي العميق بما يكشف عن اشتراك جوهري في بعض الأسس والفرضيات النظرية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها والتحقق من فرضياتها مدعومًا بالمنهج المقارن من خلال استقراء النصوص النحوية التراثية وتحليلها ومقارنتها بالمفاهيم والنصوص المؤسسة لأبرز المدارس اللسانية الحديثة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في إعادة النظر في التراث النحوي العربي لأنه يشكل منظومة معرفية أصيلة قادرة على الإسهام في الحوار اللساني المعاصر، كما تسلط الضوء على الدور الريادي للنحاة العرب في التأسيس النظري والمنهجي لعدد من المفاهيم التي ارتكزت عليها اللسانيات الحديثة، وتسعى الدراسة إلى وصل القديم بالحديث من خلال مقاربة علمية تكشف عن عمق التفكير النحوي العربي وحيويته المعرفية، ومن المؤمل أن تسهم نتائجها في إثراء البحث اللساني وأن تفتح آفاقًا لدراسات لاحقة تعمّق هذا المسار وتوسّع مجالاته.

النسق الفكري للنحو العربي

حين نعيد النظر في التراث النحوي العربي من زاوية نظر معرفية، بعيدًا عن الصور التقريرية التي كرّسها التعليم المدرسي، فإننا نكتشف أن النحو لم يُبنَ في الأصل لضبط أواخر الكلمات، بل نُحت من صلب التفكير العقلي الإسلامي بوصفه جهازًا تفسيريًا نسقيًا يتوخى فَهم اللغة لا استخدامها فحسب. هذه الرؤية تؤسس لمقولة مركزية أتبنّاها في هذا السياق، وهي أن النحو العربي يمثّل "نسقًا فكريًا" تحليليًا متكاملًا، يقوم على أدوات عقلية (كالقياس، والتعليل، والتجريد)، ويتجاوز الطابع الوظيفي إلى البُعد الفلسفي والمنهجي.

لقد بنى النحاة الأوائل علمهم على مراحل تفكير متداخلة، تبدأ باستقراء جزئيات الكلام العربي فيما يسمى "بالتفكير الجزئي المحسوس"، حيث يرصد النحوي الظواهر كما هي في كلام العرب، ثم يصعد إلى مستوى "التفكير الكلي المحسوس" فيُركّب منها قواعد ويضع ضوابط، وأخيرًا يصل إلى "التفكير الكلي العقلي" الذي يُنظّر فيه لبنية اللغة نفسها ويقيم لها فلسفة داخلية قائمة على الكليات لا على الشواهد المتفرقة [1].

وهذه البنية لا تُمكن قراءتها خارج سياق فلسفي أوسع؛ فالنحو نشأ في بيئة معرفية مشبعة بعلم الكلام، وكان لا بدّ أن يتأثر بمفاهيم كـ "العلة"، و"التسلسل"، و"الاطراد"، وهي مفاهيم أصلًا تربت في العقل الكلامي. وقد لاحظت أن النحاة لم يتبنوا هذه المفاهيم بشكل آلي، بل أخضعوها لخصوصيات اللسان العربي، فمثلاً نجد عند ابن جني إدراكًا تامًا لفكرة أن القاعدة النحوية ليست حكمًا شكليًا، بل هي ثمرة من ثمار تأمُّل "الطبع العربي" و"القياس المنطقي اللغوي"، حيث قال في مقدمة الخصائص : "وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي" [2]. مما يُثبت أن النحو العربي ليس علمًا تقعيديًا ساذجًا هو أنه لم يكتفِ بتسجيل الاستعمال بل كان يسعى دائمًا إلى تجاوز "الظاهر" نحو "العلل الداخلية"، ولم تكن هذه العلل كما ظن البعض علـلًا فلسفية مجردة، بل كانت علـلًا تفسيرية تداولية، تتفاعل مع المقام والسياق والوظيفة. وهذا ما أكده حسن خميس الملخ حين وصف العلة النحوية بأنها "مفهوم تداولي عقلاني يُضبط به الاستعمال اللغوي ويُفسّر، لا مجرد تبرير يُلصق بالقاعدة [3].

ولأن كل نسق معرفي لا يكتمل إلا بوجود جهاز مفاهيمي أعلى يُنظّمه، فقد احتاج النحو العربي إلى منظومة من "الضوابط" الفكرية الكبرى التي تنظّم الرؤية النحوية برمتها. وهذه الضوابط، كما أرى، تمثل خلاصة نظرية تُفهم من خلالها كل ظواهر اللغة بوصفها خاضعة لقوانين شاملة، وهي ليست قواعد جزئية بل "مفاهيم نظرية مجردة جُرّدت من معطيات المادة اللغوية ووُظّفت في وضع تفسير منطقي مقبول لبنية النظرية"[4]. وليس أدلّ على نسقية هذا العلم من أن أغلب قواعده كانت تُبنى بالقياس، لا بالسماع فقط، وقد عبّر السيوطي عن ذلك صراحة حين قال: "القياس هو الأصل الثاني من أصول الصناعة بعد السماع، بل معظم الأدلة والمعوّل عليه في غالب المسائل" [5]. وهنا يبرز القياس بوصفه أداة فكرية لا مجرد تقنية لغوية، وبه تترابط الجزئيات ضمن إطار نظري أوسع، إن النحو العربي، في ضوء هذا كله، لا يقلّ نسقية ومنهجية عن أي نسق فلسفي أو منطقي عرفته الحضارة الإسلامية. إنه نموذج للعقلانية العربية، حيث

تتداخل في بنائه: الذائقة اللغوية، والمنطق العقلي، والتمثيل الفقهي، والتقعيد الأصولي. وقد وصفه أحمد الحسين بدقة حين اعتبره "جهازًا تأويليًا يُعيد تفسير ما يبدو فوضويًا من كلام العرب إلى نمط يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته" (6).

تقاطع النحو مع المنطق

تميّز النحو العربي منذ نشأته بتقاطعه العميق مع الفكر المنطقي، إلا أن هذا التقاطع لم يكن تقليدًا شكليًا للمنطق اليوناني، بل جاء نتيجة تفاعل معقد بين الحاجة المنهجية للضبط، والإرث الكلامي الذي نشأ في ظلّه هذا العلم. فقد تشكّلت أدوات النحو الأولى ضمن بيئة معرفية مثقلة بالمناظرات الكلامية، وهي البيئة التي استثمرت أدوات المنطق من حدّ وتعريف وقياس واستدلال، بما يجعل من النحو نسقًا فكريًّا موازيًا للمنطق في طموحه لتفسير النظام الكامن وراء الظواهر. ويُصرّح الباحثان شلواي ويخلف في دراستهما "قراءة في الأسس الكلامية لبناء الفكر النحوي" أن العلاقة بين النحو والمنطق لم تكن عارضة أو ظاهرية، بل هي علاقة تأسيسية هيكلية، حيث يقولان: "إن النظر في الظاهرة اللغوية بوصفها بنية عقلية تحكمها علاقات قياسية هو مما يجعل النحو العربي منتجًا فكريًّا خاضعًا لنظام منطقي ضمني" (7)، هذا التأسيس العقلي النحوي تجلّى بوضوح في اعتماد النحاة على القياس بوصفه عمود التأصيل، وهو ما يؤكده السيوطي في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو حين نصّ على أن "القياس هو الأصل الثاني من أصول الصناعة، بل معظم الأدلة والمعوّل في غالب مسائل النحو عليه" (8)، غير أنّ السيوطي نفسه يميّز بوعي دقيق بين المنطق والنحو، إذ يرى أن المنطق يُعنى بالحدود والتعريفات والنتائج الصورية، في حين أن النحو يُعنى بالمحسوسات والملاحظات اللغوية المستمدة من الاستعمال العربي الفصيح، فالغاية مختلفة، وإن اتفقت الأدوات. يقول: "غايات المنطق تختلف عن غايات النحو، فالمقصد في المنطق تصحيح الذهن بالصورة، وفي النحو تقويم اللسان بالمادة" (9).

ويؤكّد ابن جني هذا التمايز المعرفي بين النحو والمنطق، مبينًا أن التعليل النحوي لا يقوم على تأويل فلسفي مجرد، بل على استقراء لسجيّة العرب، إذ يفرّق بين عللٍ ثلاثة: "علّة فقهية ظنية، وعلّة نحوية حسية، وعلّة قطعية مطلقة"، ويعقّب بأن النحاة لا يخترعون العلة من فراغ، بل يستنبطونها من فطرة الاستعمال، قائلاً: "فإن العرب نطقت على سجيّتها، وقام في عقولها عللها، وإن لم يُنقل ذلك عنها"(10). إنّ هذا الموقف النقدي من العلة الفلسفية يُظهر أن النحاة كانوا

يدركون حدود الاستفادة من المنطق، ويدعون إلى تعليلات تنبع من النصّ والواقع الاستعمالي لا من الفروض الذهنية، ومن جهة أخرى، يرى تمام حسان أن البناء النحوي العربي يتأسس على منظومة دلالية عقلانية، قائلاً في كتابه اللغة العربية: معناها ومبناها" :اللغة العربية لم تُبنَ على المنطق الأرسطي شكلاً، لكنها التقت معه في وظائف تحليلية ودلالية لا تُنكر" [11]، ويضيف أن التقعيد في النحو قائم على إدراك وظيفي لعلاقات المعاني بالأبنية، وهو ما يقترب من رؤية منطقية لكنها نابعة من معايير لغوية محضة، لا من صور القياس الصوري المجرد.

وعليه يمثّل التفاعل بين النحو والمنطق إحدى أخصب مراحل التشكّل العلمي في التراث العربي، فقد تعامل النحو العربي مع المنطق تعاملاً واعيًا وانتقائيًا فاستثمر أدواته في القياس والتصنيف والاستدلال مع حفاظه على خصوصيته اللغوية وارتباطه بالبيان والسليقة، ومن هنا استطاع النحو العربي أن يؤسس علمًا مستقلًا له نظامه الداخلي ومنطقه الخاص مستندًا إلى فطرة العربي في لغته ومنفتحًا في الوقت نفسه على آفاق التفكير العقلي، لذلك يُعدّ هذا العلم من أنضج صور التفكير المنظّم في اللغة داخل التراث الإنساني إذ جمع بين الحسّ اللغوي والدقة العقلية في بناء معرفي واحد.

ضوابط الفكر النحوي بين الأصالة والتأثير الحضاري

تُعَدُّ ضوابطُ الفكرِ النحويِّ من المبادئِ والمقولاتِ النظرية التي شكّلت الإطارَ المرجعيَّ الذي انطلق منه النحاةُ في مقاربتهم للغة، سواء في تشييد عناصر المنهج أو في بناء النظرية اللغوية، وقد استنبط النحاة هذه الضوابط من خلال تحليل المادة اللغوية المدروسة، فجرّدوها في صورة قواعد عقلية وأصول كلية، كان لها أثر بالغ في بناء تفسير منطقي للعلاقات بين العناصر في النسق الذي تشكّلت فيه النظرية، كما أشار ابن جني في "الخصائص" [12]، وأكد عبد القادر المهيري أن هذه الضوابط تمثل الأساس النظري الذي اعتمده النحاة في بناء مناهجهم [13]. غير أن قضية الأصالة في الفكر النحوي لم تكن بمعزل عن سياقها الحضاري والفكري والديني، حيث ارتبطت منذ البدايات باتجاهات متعارضة، فبينما سعى خصوم الفكر العربي إلى النيل من المناهج النحوية واعتبارها مظهراً للتزمت والتقليد، متخذين من "العلم" و"الموضوعية" ستارًا لذلك، وجد المفكرون المسلمون أنفسهم في موقع الدفاع.

وقد وقع بعضهم[14] في تعصّب مضاد، حين غلب عليهم الانفعال في الذود عن الفكر العربي. ويتجلى هذا التوتر بوضوح في مواقف أعلام كبار مثل ابن قتيبة، الذي عبّر عن موقف حاد من الثقافات

المترجمة، واعتبرها تفاهات لا غناء فيها، ودعا إلى الحذر منها لما تحمله من بذور الكفر والطعن في النصوص المقدسة، كما جاء في قوله: "وأرفع درجات لضيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب... ثم يعترض على كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه"[15] في المقابل، تبنى أحمد بن فارس موقفاً أكثر هدوءًا، إذ رأى أن ما يُنسب إلى الثقافات الأجنبية يعود في جوهره إلى علوم العرب أنفسهم مشيرًا إلى أن المترجمين حين نقلوا المؤلفات العربية غيّروا ألفاظها ومصطلحاتها، فبدت وكأنها نتاجٌ علميٌّ وافد لا صلة له بأصوله العربية، ونسبوها إلى فلاسفة يونانيين وقال بنص صريح: "إنما تشبّه القوم آنفاً بأهل الإسلام، فأخذوا من كتب علمائنا وغيّروا بعض ألفاظها، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء منكرة[16]. وهذا التباين بين ابن قتيبة وابن فارس يعكس اختلافًا في زاوية النظر إلى العلاقة بين الدين والعلم؛ فابن قتيبة يرفض الاستمداد الثقافي ويرى الاكتفاء بالتراث العربي بينما يعترف ابن فارس بوجود تأثير ثقافي متبادل، لكنه يؤكد أن الأصل عربي. ومن ناحية أخرى، تتبنى بعض الاتجاهات الاستشراقية رؤية معاكسة، إذ تزعم أن الفكر الإسلامي بأكمله – بما فيه النحو – هو محض انعكاس للفكر اليوناني.

ومنهم من يرى أن كتاب "الكتاب" لسيبويه ما هو إلا تطبيق عملي للمنطق الأرسطي، في تقسيمه للكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وما تلا ذلك من تعريفات وأمثلة وترتيب منطقي، وهو ما يوازي قول أرسطو: "إن الزمان والمكان كالوعاء للأشياء"، وهو ما فُسّر بأنه أصل تسمية النحاة للمفعول فيه بـ"الظرف" [17] وقد ذهب أرنست رينان إلى حد القول بأن الفلسفة الإسلامية لم تكن إلا تكراراً لأفكار يونانية، صيغت بلغة عربية دون أن تضيف شيئًا مبتكرًا[18]، بينما بالغ بعض المستشرقين في تصوير العقل العربي على أنه عقل محدود، لا يقدر على إدراك الكليات، بل يكتفي بتفكيك المفردات كما أشار كل من "ليون جويتيه" و"كوزان"، وهو ما ينقله أحمد أمين ناقدًا في كتابه "ضحى الإسلام" [19]، إلى جانب مواقف مشابهة عند عبد الحليم محمود، الذي ناقش هذه الطروحات في كتابه "التفكير الفلسفي في الإسلام" وفي المقابل، نجد أن بعض المدافعين عن الفكر العربي قد بالغوا هم أيضًا في نفي أي تأثير خارجي، وذهبوا إلى الادعاء بأن كل ما وصلنا من فكر مترجم أصله عربي، وهكذا نجد أن كلا الطرفين – أنصار التغريب المطلق والمتعصبين للأصالة – قد انزلقوا في أحكام متسرعة، وأفضل سبيل لفهم هذه المسألة هو العودة إلى دراسة متأنية للعلاقات الحضارية بين العرب وغيرهم في القرون الأولى، حيث يتضح أن التفاعل كان واقعًا تاريخيًا لا ينقص من قيمة الفكر العربي بل يعكس قابليته للتمثّل والتطوير، مما يؤكد أن النحو العربي – كغيره من العلوم – تشكّل في بيئة غنية بالتبادل الثقافي، دون أن يفقد هويته الأصيلة.

أثر النحو العربي في اللسانيات البنيوية

الفكر في اللسانيات البنيوية:

يُعدّ الفكر البنيوي في اللسانيات نتاجًا لتحول إبستمولوجي عميق شهدته الدراسات اللغوية في بداية القرن العشرين، وقد تشكّل في صيغته الناضجة مع أعمال فرديناند دي سوسير، الذي أحدث قطيعة منهجية مع التقاليد النحوية الكلاسيكية، ولا سيما النحو المعياري والمنطق النحوي الإغريقي واللاتيني، ممهّدًا الطريق لتأسيس علم لغوي حديث مستقل عن التأويلات الفلسفية والدلالية، قائم على البنية والوظيفة الداخلية للعناصر اللغوية. فقد رأى دي سوسير أن اللغة لا تُدرَس من حيث كونها أداة للتفكير أو وسيلة للتواصل، وإنما من حيث كونها نسقًا مغلقًا من العلامات، تتحدد قيم عناصره – من أصوات وكلمات وتراكيب – لا من معانيها الذاتية، بل من خلال علاقاتها الفارقة داخل النظام ذاته[20].

ينبثق هذا التصور من فكرة مركزية مفادها أن العلاقة بين الدال والمدلول في العلامة اللغوية هي علاقة اعتباطية، لكنها محكومة بقوانين داخلية مستقرة تجعل النظام قابلاً للتحليل العلمي الموضوعي. ومن ثم، قسّم دي سوسير النشاط اللغوي إلى اللغة (langue) باعتبارها نظامًا جماعيًا مشتركًا ومستقرًا، والكلام (parole) باعتباره ممارسة فردية متغيرة، مقترحًا بذلك أن الموضوع الحقيقي لعلم اللغة هو النسق اللغوي المجرد لا الأداء الخطابي العَرَضي[21] وبهذا الطرح، فإن الفكر البنيوي لا يُعنى بما يقوله المتكلمون أو يقصدونه، بل بكيفية اشتغال اللغة كوحدة بنائية مستقلة، تُفهم فقط من خلال تحليل مكوناتها على مستوى الصوت، والصرف، والتركيب، ضمن بنيتها المتزامنة (synchronique)، وليس عبر تتبع تطورها التاريخي (diachronique)، لأن البنية لا تُدرَك في تحولها الزمني بل في لحظة ثباتها الداخلية[22].

ويقوم الفكر البنيوي على رفض كل ما هو تأويلي أو معياري، إذ لا يجيز للباحث أن يتدخل بحكم قبلي أو افتراض نظري، بل يطالبه بالتزام الوصف الدقيق للمعطيات اللغوية المستقاة من corpusواقعي من اللغة المنطوقة. وهذه المدوّنة لا تُحلّل إلا وفق آليات التوزيع، والتقابل، والوظيفة، بعيدًا عن المرجعية الخارجية أو السياق التداولي. لذلك، اهتم البنيويون بالأنماط، لا بالوقائع الفردية، وركزوا على العلاقات النمطية التي تربط بين الوحدات، ما منح تحليلهم طابعًا "بنيويًا صرفًا"، أقرب إلى النماذج الرياضية والمنطقية مما هو إلى النصوص التواصلية [23]،وعلى هذا الأساس، فإن الفكر البنيوي لا يدرس الكلمة أو الجملة من حيث معناها أو نية قائلها، بل من حيث موقعها الوظيفي

ضمن البنية؛ فالكلمة لا تُفهَم لذاتها، بل من خلال علاقتها بما يسبقها وما يليها في السياق البنيوي، ومن خلال تموضعها داخل سلسلة وظيفية تتقابل فيها العناصر وتنتظم وفق قواعد ثابتة. وقد جعل هذا التحليل البنيوي الجملة مجرّد كيان صوري له وظائف شكلية، يتم تأويله داخليًا وفق توزيع العلامات، لا خارجيًا بمراعاة المعنى أو المقصد، أي إنّ اللغة تدرس _ في إطار هذا التصور_ على أنها نسقٌ تجريديٌّ مغلقٌ على ذاته تُفهم عناصره من خلال علاقاتها الداخلية بعيدًا عن السياقات الخارجية، ويُسجَّل أن الفكر البنيوي رغم دعوته للعلمية والصرامة، لم يكن معزولًا تمامًا عن الرؤية التأويلية التي سبقه بها النحو العربي فإن بعض عناصره – كالتقابل والتوزيع والنزوع إلى التجريد – كانت حاضرة بالفعل في مدونة النحاة العرب الكبار مثل سيبويه وابن جني، لكن بصياغات منهجية مختلفة وربما أعمق من حيث الحفر في البنية والعلة والقياس[24].

ومن هنا فإن إدراك الفكر البنيوي لا يكتمل إلا بمقارنته مع نماذج أخرى موازية أو سابقة له، لاسيما حين نتأمل أن ما تعتبره البنيوية من "الفتوحات المنهجية"، قد سبقت إلى كثير منه الأنحاء العربية الكلاسيكية في تصورها للعامل والإسناد والوظيفة النحوية واشتغال القواعد على مستويات متراكبة تبدأ من الصوت وتنتهي بالدلالة، وإن بصيغة غير مصرح بها فلسفيًا.

النحو العربي والبنيوية:

إذا تأملنا بنية التفكير البنيوي كما تجلت في أعمال دي سوسير والمدارس اللاحقة، فإننا نجد أن هذا التصور – القائم على دراسة اللغة كنظام داخلي مستقل – ليس خاصًا بالفكر اللساني الأوروبي وحده، بل نجد له جذورًا عميقة في التراث النحوي العربي، خاصة فيما صاغه الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جني من منظومة تفسيرية قائمة على مبادئ عقلانية ووظيفية تسبق الزمان الذي نشأت فيه البنيوية الغربية بقرون.

لقد كانت البنيوية تحاول فهم اللغة بوصفها نظامًا من الفروقات، حيث تتحدد دلالة العناصر من خلال علاقتها بما سواها في النسق. وهذا المفهوم – كما أشار دي سوسير – يجعل العلامة اللغوية لا تُفهم بذاتها، بل بوظيفتها ضمن البنية، في ضوء العلاقة الفارقة بينها وبين غيرها [25] وهذا الطرح له نظير راسخ في النحو العربي، من خلال مبدأ "العامل" الذي يفترض وجود عنصر يُحدث أثرًا نحويًا في غيره دون أن يُصرّح دائمًا بلفظه. فإن هذا العامل_ كما حلله ابن جني_ هو منطق داخلي للعلاقات النحوية لا يُشترط ظهوره في السطح التركيبي إنما يُستدل عليه من السياق،

وهو بهذا يتقاطع مع مفاهيم البنية العميقة والإسقاط النحوي التي تناولتها النظرية التوليدية [26].

ويُلاحَظ أن النحو العربي – على خلاف ما توهمه بعض دارسيه المعاصرين – لا يقف عند مستوى تقعيدي معياري فحسب، بل يشتغل على ما يمكن تسميته بـ"البنية التحليلية التأويلية"، حيث تتولد القاعدة من ملاحظة جزئيات لغوية واقعية، ثم يُعاد صوغها نظريًا في نسق مجرد، يُطبّق على المسموع. هذا المنهج هو نفسه ما ستسلكه البنيوية، ثم التوليدية التحويلية، حين جعلت من اللغة قدرة ذهنية قابلة للتجريد، وليست فقط نتاجًا استقرائيًا لكلام الجماعة. وقد أكد عبد الحميد عبد الواحد في بنية الفعل أن «قواعد الإعلال، والنقل، والحذف، والإبدال... كلها ترتبط بنظام مجرد يطبّق بصورة نسقية صارمة، تمامًا كما تفعل قواعد إعادة الكتابة في النحو التوليدي» [27]. ومن جهة أخرى، فإن الفصل بين البنية الظاهرة والبنية الكامنة الذي تبنته البنيوية منذ مدرسة براغ، والذي تعزز في التوليدية فتجد هذه الفكرة صداها في تحليل النحاة العرب للأفعال المعتلة؛ إذ يُردّ الفعل **(قال)** إلى أصله المجرد **/قَوَلَ/**، ثم تُطبَّق عليه قواعد الإعلال والتحويل الصوتي حتى يستقر في صورته المستعملة، بما يكشف وعيًا مبكرًا بالتمييز بين الأصل المفترض والصورة الظاهرة. وهي عملية لا تختلف كثيرًا عن التحويلات التكوينية في النحو التحويلي الحديث، كما إن استخدام مصطلحات كـ(التجريد) و(القياس) و(الاستقراء) و(العلّة) و(التقدير) في المصنفات النحوية يُشير إلى وعي نظري مبكر بما ستصوغه اللسانيات البنيوية في القرن العشرين بلغة مصطلحية مغايرة، فالتأمل في التراث النحوي العربي، إذن، لا يجب أن يُقصر على بعده المعياري، بل ينبغي إعادة قراءته كنظرية لغوية مكتملة، تحتكم إلى أدوات تحليلية وفلسفية دقيقة، وتنتج معرفة تركيبية لا تقل عمقًا – وربما تتجاوزه أحيانًا – عمّا جاءت به البنيوية. وهذا ما أشار إليه (Kees Versteegh) حين ذكر إن «النحو العربي قدّم نظريات لغوية تتفوق في اتساقها وصرامتها على بعض المحاولات الغربية الحديثة، لكنها لم تُقرأ ضمن إطار نظري ملائم [28].

<u>أوجه الاتفاق بين النحو العربي القديم واللسانيات البنيوية الحديثة:</u>

إنّ تأمل العلاقة بين النحو العربي القديم واللسانيات البنيوية الحديثة يكشف عن عدد من أوجه الالتقاء المنهجية والفكرية التي تعكس تقاطع الرؤية بين المدرستين رغم الفجوة الزمنية والحضارية. ولعل أول مظاهر هذا الاتفاق تتجلى في الانطلاق من المادة اللغوية الواقعية بوصفها أساسًا للبحث، لا من فرضيات ذهنية مفارقة للسياق الاستعمالي. فالنحاة الأوائل منذ القرن الأول

الهجري أولوا عناية فائقة بجمع الشواهد اللغوية من مصادر يعتقدون بموثوقيتها وسموها، وعلى رأسها القرآن الكريم، الذي كان لديهم نصًا معصومًا، تليه دواوين الشعر الجاهلي بوصفه أنقى صور الفصاحة، ثم أقوال العرب التي رُصدت في بيئات الاستعمال الأصيل. وكان النحويّ، كلما استجدّ له شاهد، يقيسه على قواعده، فإن وافقها أثبته، وإن شذّ عنها سعى إلى تأويله أو ضبط موضعه ضمن نسق الاستعمال [29]. وعلى الضفة المقابلة، نجد أن دي سوسير – واضع الأساس البنيوي الحديث – أقرّ بمركزية "المدونة" اللغوية (corpus) التي يجب أن تُستمد من اللغة المحكية أو المكتوبة كما هي، دون انتقاء أو تصرّف، لأن كل تدخل خارجي من شأنه أن يشوّه المعطى اللغوي ويخالف مبدأ الوصف الموضوعي الدقيق [30].

ويتجدد الاتفاق بين المدرستين في تصور اللغة على أنها نسق بنيوي داخلي، لا مجرد مجموعة من الألفاظ. فقد وضع الخليل وسيبويه في مشروعهما النحوي تقسيمًا ثلاثيًا للكلام (اسم، فعل، حرف)، وانكبّا على تحليل العلاقات النحوية بين المكونات، كالرابط بين الفعل والفاعل والمفعول به، متوسعين في ضبط ظواهر الإعراب والأزمنة، ومميزين بين الرتب الإعرابية ومواقعها الدلالية. بل إنهم – وإن لم يستخدموا المصطلحات الحديثة – قدّموا تصورات أولية تتقاطع مع مفاهيم البنية السطحية والعميقة التي ظهرت لاحقًا في المدرسة التوليدية–التحويلية، مثل التمييز بين الأفعال بحسب الزمن (الماضي، المضارع، الأمر)، وتفسير التعذّر والاستقبال ضمن نسق نحوي صارم [31]. أما البنيويون، وفي طليعتهم دي سوسير، فقد شددوا على الطابع البنيوي للغة، معتبرين أن كل عنصر لغوي يكتسب معناه من خلال علاقته بالنسق الكلي، وليس من ذاته، وهو ما توّجته لاحقًا المدرسة التوليدية بافتراض وجود بنية عميقة تولد منها الجمل وفق قواعد رياضية صارمة [32]. وثمة اتفاق ثالث يتمثل في اعتماد مبدأ التعميم والاستقراء من الجزئي إلى الكلي. فقد كان النحاة العرب يعتمدون في بناء قواعدهم على ظواهر لغوية جزئية، ثم يقيسون عليها، ويعممون القاعدة لتشمل أكبر عدد من الظواهر المشابهة، مؤسسين بذلك لمنهج عقلاني استنباطي، يُعلّي من شأن النظام مقابل الشذوذ الذي يُعدّ استثناء لا ينقض الأصل [33] (والبنيويون لم يختلفوا في هذا السياق، إذ اعتمدوا على تحليل التكرارات في المدونة وتوليد القواعد بناء على مبدأ "التوزيع distribution "الذي يسمح بوصف العناصر بحسب مواقعها النسبية، ما يؤسس لنموذج وصفي قابل للتعميم[34].

وبذلك، فإن اتفاق المدرستين على رصد الواقع اللغوي، والإيمان بالبنية الداخلية للغة، وتوسيع القاعدة من خلال الاستقراء، يؤكد أن ثمة أرضية معرفية مشتركة تُعبّر عن جوهر البحث اللساني،

على الرغم من اختلاف الدوافع والخلفيات والسياقات الحضارية.

أوجه الاختلاف بين المنهجين:

رغم أوجه التقاطع المنهجية بين النحو العربي القديم واللسانيات البنيوية الحديثة، فإن الاختلاف بين المدرستين يظلّ عميقًا في أبعاده الفلسفية والوظيفية. ولعل أول الفروق الكبرى يكمن في الطابع المعياري للنحو العربي مقابل التوجه الوصفي في اللسانيات البنيوية. فقد نشأ النحو العربي في سياق ديني واجتماعي محدد، هدفه ضبط اللسان العربي لضمان الفهم الصحيح للقرآن والسنة، فجاء "معياريًاprescriptive "، يُميّز بين الصواب والخطأ، ويضع معيار الفصاحة الأصيلة أساسًا للحكم على التراكيب، وهو بذلك أداة لصيانة اللغة وخدمة الدين [35]، أما البنيويون، فقد اتخذوا الموقف النقيض، فرفضوا الأحكام القيمية، وسعوا إلى وصف اللغة كما هي، لا كما ينبغي أن تكون، ملتزمين بمبدأ الحياد العلمي الذي يمنع التدخل الأيديولوجي أو الذوقي في وصف الظواهر اللغوية [36].

كما يختلف المنهجان في آلية بناء النظرية. فالنحو العربي يتأسس غالبًا على قاعدة عقلية كلية يُسقطها على الجزئيات، ويؤول الانحرافات لتتوافق معها، ما ينتج في بعض الأحيان تأويلات مركبة تهدف إلى الحفاظ على صلابة القاعدة لا مراجعتها [37] أما البنيويون، فيعتمدون المسار العكسي، حيث يبدأون برصد الظواهر الجزئية، ثم يصوغون منها نموذجًا نظريًا قابلًا للتعديل بناءً على ما يستجد من بيانات، متشبثين بالمنهج الاستقرائي التجريبي.

وتتعمق الفجوة كذلك في مجال التطبيق والغاية، إذ حصر النحو العربي اهتمامه بالعربية الفصحى في سياقها الديني والحضاري، وسعى إلى خدمة الأمة الإسلامية فكريًا ولغويًا [38] في المقابل، تجاوزت البنيوية حدود اللغة الواحدة، وتعاملت مع جميع اللغات واللهجات كمادة بحث لساني دون اعتبارات دينية أو قومية، واضعة هدفها في فهم النظام الداخلي للغة أيًّا كانت.

وأخيرًا، يتباين النحو العربي والاتجاه البنيوي في نظرتيهما الزمنية: فالنحو العربي اتبع المنهج التاريخي diachronic، متتبعًا تطور اللغة عبر العصور، وهو ما يفسر اعتماد النحاة على الشواهد القديمة وتراكم المدارس النحوية عبر الزمن. أما البنيويون، فقد أسسوا تحليلهم على البُعد التزامني synchronic، مركزين على وصف اللغة في لحظة زمنية محددة، بغية بناء نموذج منسجم لا يشوشه تغير السياقات التاريخية.

أثر النحو العربي في النظرية التوليدية التحويلية

أثر النحو العربي في النظرية التوليدية التحويلية:

ينطوي هذا العنوان على تحليل مفاهيمي ومقارن لعدد من الركائز الأساسية في كلا النموذجين. ويتناول هذا الأثر عبر ثلاث زوايا متقاطعة: أولها التقاطع بين مفهومي البنية العميقة والسطحية في التوليدية، ومفهومي الأصل والفرع في النحو العربي، وثانيها العلاقة بين العامل النحوي بوصفه قوة تنظيمية داخلية وقواعد التحويل في النموذج التوليدي، وثالثها التماثل بين مفهوم السليقة العربية والكفاية اللغوية في اللسانيات المعاصرة. ويُظهر التحليل كيف أن النحو العربي لم يكن وصفًا سطحيًا للغة، بل حقلًا معرفيًا شارك في بلورة عدد من المفاهيم اللسانية الحديثة.

تقاطع البنية العميقة والبنية السطحية مع مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي:

يشكّل التفريق بين البنية العميقة والبنية السطحية في النظرية التوليدية إحدى اللبنات الأساسية في التحليل اللغوي الحديث، حيث يرى تشومسكي أن الجملة اللغوية تمر بمستويين: الأول هو البنية العميقة التي تُعبّر عن المعنى العقلي المجرد، والثاني هو البنية السطحية التي تُجسد التمثيل الصوتي النهائي عبر سلسلة من التحويلات. هذه الثنائية لم تأتِ من فراغ، بل يمكن تتبع أصولها المفهومية داخل التحليل النحوي العربي، من خلال ما أطلق عليه النحاة مصطلحي "الأصل" و"الفرع"، وهي مقولة استقرّت في النحو العربي منذ سيبويه، وأخذت أبعادًا تحليلية عميقة في شروح ابن السراج وعبد القاهر الجرجاني. فقد تعامل النحاة مع التحولات الشكلية في بناء الجملة – مثل التقديم والتأخير والحذف والتضمين – على أنها فروع تركيبية مشتقة عن أصل ذهني مستقر [(39)].

يظهر ذلك بوضوح في تفسير ابن السراج لحالات التقديم في الجملة الاسمية والفعلية، حيث لا يُفسَّر التغير بوصفه مجرد ظاهرة لفظية، بل يُردّ إلى بنية أصلية تُغيَّر بحسب مقتضى البلاغة أو السياق النحوي، مما يشير إلى وجود تصور داخلي خفي للجملة يُعاد تشكيله خارجيًا [(40)]، هذا التحليل يوازي تمامًا ما تفعله التوليدية حين تُرجع الجمل المنطوقة إلى بنية أولى تُشتق منها من خلال قواعد التحويل. وقد عبّر عبد القاهر الجرجاني عن هذا الوعي عندما فسّر ظواهر التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز بوصفها انعكاسًا لـ "ترتيب نفسي" يسبق النطق، حيث يرتبط ترتيب الألفاظ بترتيب المعاني في الذهن، في إشارة واضحة إلى مستوى عميق يسبق اللفظ [(41)].

وقد أشار عدد من الباحثين المعاصرين إلى هذا التقاطع، منهم ميشال زكريا الذي أوضح أن

الأصل والفرع في التحليل العربي يمثلان نمطًا إدراكيًا مبكرًا لما تسميه التوليدية بالبنية العميقة والبنية السطحية، حيث يُفهم الاختلاف الظاهري بين الجمل بوصفه تحويلاً من صيغة عميقة مفترضة [42]، ويمضي التحليل الحديث في تأكيد هذا الربط، حيث يُعتبر التحويل في النموذج التوليدي تمثيلًا رياضيًا لنفس الظواهر التي فسرها العرب بمنطق عقلاني. وقد لخّص حلمي خليل هذا التوازي بقوله إن التحول من الجملة الذهنية إلى الجملة المنطوقة لا يختلف كثيرًا عما كان يُسمى عند العرب "تحويل الأصل إلى فرع"، مؤكدًا أن العرب كانوا يعالجون هذه الظواهر بصيغة منطقية وظيفية تتطابق في الجوهر مع ما تقوله التوليدية بلغة الصياغة الرياضية [43]، ويمكن القول إن الأصل والفرع في النحو العربي ليسا مجرد مصطلحين بلاغيين أو نحويين، بل يمثلان تصورًا ذهنيًا عميقًا للجملة بوصفها بنية توليدية. وهو تصور يضع التراث العربي في قلب النظريات اللسانية المعاصرة، لا على هامشها، ويُثبت أن التفكير في البنية العميقة لم يكن غريبًا عن الأذهان النحوية الأولى، بل كان جزءًا من منهجية تفسيرية واعية لماهية التركيب والمعنى.

العامل النحوي والربط العاملي: من المنظور العربي إلى القواعد التحويلية التوليدية:

يُشكّل مفهوم "العامل النحوي" ركيزةً محورية في بناء النظام التحليلي للغة عند النحويين العرب، وهو من المفاهيم التي تكشف عن عمق التفكير اللغوي في التراث العربي، ووعيه بالبنية الذهنية غير الظاهرة للجملة. فقد انطلق التحليل العربي من فرضية أن كل تغيّر إعرابي أو تركيبي في الجملة لا بد أن يُردّ إلى عامل محدد، سواء أكان لفظيًا ظاهرًا أو معنويًا مقدرًا. هذا الفهم يضع العامل في موقع القاعدة الناظمة التي تُفسّر التغيرات في الموقع أو البنية على أساس علاقة داخلية بين المكونات، وليس وفق ما يبدو فقط في السطح. وقد قرّر ابن السراج في الأصول في النحو أن الجملة لا يمكن أن تُفهم على حقيقتها إلا إذا عُرف عاملها، لأن العامل هو ما يمنحها شكلها التركيبي ويحدد وظيفتها النحوية [44]. وامتد هذا التحليل عند ابن هشام في أوضح المسالك، حيث أكد أن العامل ليس مجرد قاعدة إعرابية ميكانيكية، بل إنه يُمارس دورًا عقليًا يتم فيه تقدير ما لم يُنطق، أو تفسير ما لم يظهر، وهو ما جعله يُفرّق بين العوامل الظاهرة والمقدرة، ويربطها بسياق المعنى والمقام [45].

عند المقارنة بهذا الطرح، يمكن القول إن ما تمارسه النظرية التوليدية التحويلية من خلال ما يُعرف بـ "قواعد التحويل" يشبه تمامًا ما كان يقوم به مفهوم العامل في النحو العربي، من حيث الوظيفة والموقع. فكما يرى تشومسكي، لا يمكن تفسير البنية السطحية للجملة إلا بالرجوع إلى بنية

أعمق يتم توليدها عبر قواعد منظمة في الذهن، وتُعيد إنتاج الجملة من الداخل بناءً على عمليات حذف، أو تقديم، أو إبدال[46] وهذا ما يدفع إلى اعتبار أن التحليل العربي، وإن لم يُصغْ بلغته الرمزية أو الرياضية، إلا أنه مارس الفعل التحويلي نفسه من خلال تحديد العامل وتفسير أثره داخل الجملة.

والمهم هنا أن النحو العربي لم يكتفِ بتسمية العامل، بل سعى إلى تحليل آثاره في مستويات متعدّدة، تبدأ من الإعراب، لكنها لا تنتهي عنده. إذ ترتبط ظواهر مثل الحذف والتقديم والتأخير والربط السياقي ارتباطًا مباشرًا بتأثير العامل، مما يجعل منه عنصرًا منتجًا للجملة وليس مجرد ردّ فعل لقواعد إعرابية ثابتة. وقد علّق عبد الخالق عظيمة على هذه المسألة عند تحقيقه لشرح شذور الذهب، معتبرًا أن التحليل العربي لا يفسّر الإعراب على أنه مجرد انعكاس للترتيب، بل على أنه نتيجة منطقية لقوة داخلية تحكم العلاقة بين الكلمات[47]، وهذه الفكرة بالضبط هي ما تبني عليه التوليدية التحويلية مفهوم "الحاكم (governor) "و"التحويل القاعدي"، حيث يتم إعادة بناء الجملة بناءً على شروط تحكم موقع العناصر داخل البنية العميقة.

ولا تقتصر المقارنة هنا على جانب منهجي، بل تُبيّن أن الفكر العربي كان يمتلك رؤية عقلانية خالصة للغة، تتجاوز التناول الوصفي أو التجريدي، وتدخل في بنية التحليل الذهني نفسه. وهذا ما أشار إليه ميشال زكريا في مباحث في النظرية اللسانية حين لاحظ أن النحو العربي "يفكر في اللغة بوصفها نظامًا داخليًا يحكمه عقل منطقي، لا مجرد تقليد أو سلوك"، ما يجعله قادرًا على تفسير التحول قبل أن يتحوّل إلى نموذج صوري [48].

ومن هنا يمكن القول إن العامل النحوي، في ضوء التحليل المعاصر، يؤدي دورًا بنيويًا يوازي القواعد التوليدية في تأثيرها على بناء الجملة. بل إنه، في صورته العقلية التحليلية، يمثل أحد أشكال الوعي المبكر ببنية الجملة الذهنية، الأمر الذي يجعل النحو العربي ليس فقط متقاطعًا مع التوليدية، بل مؤسِّسًا لبعض مفاهيمها الأساسية.

<u>السليقة اللغوية والكفاية التوليدية: النحو العربي أصل معرفي في تصور القدرة اللغوية:</u>

يندرج مفهوم "السليقة "في النحو العربي ضمن التصورات المبكرة للملكة اللغوية الفطرية، وقد مثّل هذا المفهوم أحد أبرز المفاتيح في تفسير الفصاحة عند العرب، حيث فرّق النحاة بوضوح بين المتكلم الذي يتحدث العربية بطبعه دون تعلم نظري، والذي وصفوه بـ"السليقي"، وبين المتعلم الذي يحتاج إلى قواعد مكتسبة ليتقن الأداء.

وتكمن أهمية هذا التمييز في أن النحو العربي لم يربط صحة الأداء باللغة بالقواعد المكتوبة، بل بإدراك داخلي يُنتج اللغة بصفة تلقائية. هذا ما عبّر عنه ابن خلدون في مقدمته بقوله: "الملكة هي هيئة في النفس راسخة تحصل عن علم أو عن عمل... ومتى حصلت كان صاحبها قادرًا على الأداء بلا تكلف [49]، وهنا يتقاطع هذا المفهوم العربي مع ما يُعرف في النظرية التوليدية التحويلية بمصطلح "الكفاية اللغوية"، أي القدرة الفطرية الكامنة في ذهن المتكلم لإنتاج عدد غير محدود من الجمل الصحيحة في لغته الأم، حتى وإن لم يسمع بها من قبل.

وقد أشار عبده الراجحي إلى هذا التماثل، مبيّنًا أن العرب لم يكونوا يميزون بين "العالم بالنحو" و"المتمكن من العربية"، بل كانوا يعدّون الأول متكلفًا أحيانًا، والثاني "سليقيًا" يتكلم بالسليقة كما يتنفس، وهو ما يعكس تصورهم بأن اللغة تُكتسب على أساس ملكة عقلية تراكمية، لا على أساس التعليم الخارجي فقط [50] وهذا التصور يضع السليقة العربية في موقعٍ معرفيٍّ يوازي تمامًا "الكفاية" التوليدية عند تشومسكي، التي تقوم على فكرة أن الإنسان يولد مزودًا بـ"نحو كلي " (Universal Grammar)يسمح له بتوليد لغته الخاصة عبر الحد الأدنى من المعطيات البيئية، فإن النحو العربي وإن لم يُصغِ نظرية واضحة في الكفاية، إلا أن السليقة عنده كانت تصورًا فعليًا للقدرة على توليد اللغة دون وعي صريح بالقواعد، وهو ما يجعلها صيغة عقلانية أصيلة للكفاية، واللافت أن النحويين لم يتوقفوا عند حدود الأداء، بل كثيرًا ما علّقوا على أخطاء "المتعلمين" و"الناشئة في غير بلاد العرب" باعتبارها أدلة على غياب السليقة، أي غياب التمكن من البنية الذهنية المنتجة للغة، وهو ذات المعيار الذي تستند إليه النظرية التوليدية في التفرقة بين الأداء اللغوي والكفاية الذهنية.

نخلص من هذا إلى أنّ مفهوم السليقة في النحو العربي لا يقدّم مجرد تصوّر ثقافي عن الفصاحة، بل يمثل بُعدًا معرفيًا متقدمًا يُعبّر عن فهم مبكر لبنية اللغة في الذهن الإنساني، ويُرسّخ الفكرة القائلة إن الإنسان لا يحتاج إلى تعليم صريح ليُنتج جملًا صحيحة، بل يملك قدرة داخلية على الاستنباط والإنتاج، وهي الفكرة نفسها التي جعلت الكفاية حجر الزاوية في النظرية التوليدية التحويلية. وعليه، فإن ما ورد في التراث النحوي العربي عن السليقة يُعد في جوهره نواة أولى للبحث اللساني العقلي، سبق في طرحه ما صاغه تشومسكي بأدوات المنطق والرمز الحديث.

لذا نجد أن التقاطع المعرفي والمنهجي بين النحو العربي والنظرية التوليدية التحويلية، ليس فقط على مستوى المصطلحات أو التشابه الظاهري، بل على مستوى البنية العقلية التي يتأسس

عليها كلّ من النموذجين. فقد ظهر بوضوح أن النحو العربي، من خلال مفاهيمه المركزية مثل الأصل والفرع، والعامل النحوي، والسليقة، كان يشتغل على الجملة من منظور عقلي دقيق، يستند إلى التحليل الداخلي للعلاقات التركيبية، وإلى التوليد الكامن وراء الظاهر اللفظي، وهو ذات المسعى الذي تطمح إليه التوليدية المعاصرة وإنْ بلغة رياضية ومنهج صوري. كما كشفت الدراسة أن النحو العربي لم يكن فقط سابقًا زمنًا، بل سابقًا من حيث الوعي بكون اللغة ليست محض أداء، بل ملكة كامنة وقابلة للتوليد والتحليل. وعليه، فإن إعادة النظر في التراث النحوي من هذا المنظور لا تعني فقط ربط الماضي بالحاضر، بل تعني الاعتراف بقدرة النحو العربي على المساهمة المعرفية الحقيقية في العلوم اللسانية الحديثة، من موقع المنتج لا التابع.

أثر النحو العربي في النظرية التداولية

لم تنشأ التداولية الحديثة في فراغ، بل سبقتها إرهاصات معرفية أصيلة في التراث النحوي العربي، حيث أسهم النحاة في بلورة تصورات تتقاطع جوهريًا مع الأسس التي قامت عليها التداولية المعاصرة، فأن كثيرًا من المفاهيم التي تُعد اليوم من ركائز التداولية الحديثة كانت مطروحة ضمنًا أو صراحةً في التفكير النحوي العربي، وإن بصيغ مفهومية مختلفة. فقد أسس النحاة منهجهم على الاعتداد بالاستعمال، والالتفات إلى مقاصد المتكلمين، والتمييز بين القول والمقصد، وهذه أصول تُعد حجر الزاوية في التداولية بوصفها علمًا يُعنى بكيفية استخدام اللغة في السياقات الواقعية. ومن ثم فإن النحو العربي لم يُؤثّر في التداولية من جهة النتائج فحسب، بل من جهة بناء التصورات والآليات النظرية كذلك.

لقد كان النحاة، وفي مقدمتهم سيبويه والجرجاني، يدركون أن الكلام لا يُفهم إلا في ضوء السياق، وأن المعنى لا يُنتج من البنية اللفظية وحدها، بل من التفاعل بين اللفظ والمقام والمخاطب. وقد عبّر الجرجاني عن هذه الفكرة صراحة حين قال إن المعنى هو الحاكم على الإعراب، وأن الألفاظ تكتسب وظائفها من السياق الذي ترد فيه، وهو ما يطابق ما ستقوله التداولية لاحقًا بشأن الوظيفة السياقية للغة[51]، ومن هذا المنطلق، فإن النحو العربي لم يفصل بين البنية النحوية والدلالة التداولية، بل نظر إلى الإعراب نفسه بوصفه حاملاً للوظيفة التواصلية. وقد أشار الباحث عبد الزهرة إلى أن النحو العربي، بمقولاته الوظيفية مثل الفاعل، والمفعول، والحال، كان يقسم الوظائف النحوية على نحو يراعي العلاقة بين البنية والوظيفة، فميّز بين الوظائف الداخلة

في الجملة، وتلك الخارجة عنها، كالنداء والتعجب والاستفهام، التي تؤدي أدوارًا تداولية تتصل بموقف المتكلم وغرضه [52]. وهذا الوعي بأثر البنية في التواصل هو ما تقوم عليه التداولية الحديثة في تمييزها بين الأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، والتراكيب المقامية. وقد أثبت عبد الزهرة أن النحاة كانوا يقفون عند كل ظاهرة لغوية ليس فقط لضبطها قواعديًا، بل لتفسير عللها التداولية من خلال ما سمّاه بـ "أثر المقام" في توجيه الوظيفة النحوية.

كما أن مفهوم "العامل" في النحو العربي – الذي شُغل به النحاة كثيرًا – لم يكن مجرد وسيلة لضبط الإعراب، بل كان تأطيرًا عقلانيًا لفهم العلاقة بين المكونات اللغوية وأثرها على المتلقي. فالعامل، عند الجرجاني، هو العنصر الذي يُحدِث التأثير النحوي والدلالي في آن، وهو ما يتقاطع مع مفهوم "القوة الإنجازية" في نظرية أفعال الكلام، حيث لا يُنظر إلى الكلام من زاوية تركيبه فقط، بل من جهة ما يُحدثه من فعل في نفس المخاطب [53]، ومن ثمّ فإن تصور النحاة للعامل يتضمن نوعًا من الفعل التأويلي الذي يُعد من لبّ المفاهيم التداولية، ومما يزيد في دقة هذا الأثر أن النحو العربي لم يكتف بمراعاة المعايير السياقية على مستوى الجملة فقط، بل كان يربط هذه المعايير بالغاية التعبيرية المقامية. فالتقديم والتأخير، والحذف والإضمار، ليست مجرد خصائص أسلوبية، بل أدوات لتحقيق غايات تواصلية، كتحديد ما هو معلوم أو جديد، أو ما هو محط التأكيد أو التخصيص. وهذا ما جعل النحاة يميّزون بين الجمل بحسب نوع المقصد، فالجملة الخبرية تُعامل غير الجملة الإنشائية، وكلٌّ منهما يُحدَّد موقعه بناءً على المقام الذي ورد فيه، وهي عين المسائل التي ستحللها التداولية فيما بعد تحت مفاهيم مثل "الافتراض المسبق" و"القصد التواصلي" و"نظرية ملاءمة القول" (Relevance Theory)، ولقد أوضح سليم قزعهط، في دراسته، أن النحاة العرب أدركوا بوعي مبكر أن اللغة لا تُفهم إلا في ضوء الفعل الكلامي، وأن كل لفظ يحمل معه غرضًا وظيفيًا يتخطى مجرد المعنى المعجمي، مشيرًا إلى أن ما سمّاه العرب بـ "الخطاب" أو "الكلام" هو في حقيقته وحدة تداولية متكاملة تتضمن المتكلم والمخاطب والسياق والمقصد [54]. كما رأى في تحليلهم للفاعل والمبتدأ على أنهما يؤديان أدوارًا وظيفية داخل بنية التواصل، لا مجرد علامات إعرابية، ما يجعل من النحو العربي – في جوهره – نحوًا تداوليًا يستبطن المقام ويُفعّل قصدية المتكلم.

إن أثر النحو العربي في بلورة التداولية الحديثة لا يقف عند حدود التشابه في بعض المصطلحات أو الظواهر وإنما يمتد إلى تأسيس وعي لغوي وظيفي يقوم على مقاصد المتكلم واستجابة السامع وأثر السياق في إنتاج المعنى، فقد أدرك النحاة العرب وفي مقدمتهم سيبويه أن اللغة ليست

بنية شكلية مغلقة وإنما فعل تواصلي مشروط بالمقام والمعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب، لذلك جاءت كثير من مسائلهم النحوية متصلة بسؤال الاستعمال: لماذا يقال هذا؟ ومتى يحسن ذاك؟ ومتى يجوز الحذف أو التقديم؟ وهو ما يكشف عن وعي مبكر بما يعرف حديثًا بالافتراض التداولي وبعلاقة المعنى بملابسات القول. ومن هنا اكتسب النحو العربي قوة تفسيرية تجاوزت ظاهر التركيب إلى مقاصد الخطاب ووظائفه [55].

كما سبق عبد القاهر الجرجاني في تنظيره لعلم المعاني كثيرًا من مبادئ نظرية أفعال الكلام، إذ بيّن أن العبارة الواحدة قد تؤدي وظائف متعددة كالمَدح أو الذم أو الطلب أو التهديد، تبعًا للقصد والسياق لا للتركيب وحده، كما جعل فصاحة القول مرتبطة بمطابقته لحال السامع ومقتضى المقام وأثره النفسي، وهي مبادئ تلتقي مع جوهر التداولية ولا سيما مبدأ مواءمة الكلام للسياق في نظرية التعاون الحواري عند غرايس[56].

وعلى الرغم من ذلك فقد انطوت التحليلات النحوية للخطاب على وعي ضمني بفكرة **النية التواصلية** التي غدت لاحقًا محورًا في التداولية الحديثة، فلم يتعامل النحاة مع الجملة على أنها إطار مغلق وإنما نظروا إليها من خلال قصد المتكلم وفهم المخاطب ومقتضيات السياق من حذف وذكر وتقييد، ويكشف ذلك أن الجملة في التصور النحوي العربي لم تكن وحدة تركيبية فحسب وإنما بنية تواصلية تتشكل داخل فعل تخاطبي وسياق اجتماعي محدد[57]، يكشف التأمل في مسيرة النحو العربي عن رؤية عميقة ومتجذّرة تقوم على وعي لغوي وظيفي يجعل القصد والمقام عنصرين أساسيين في إنتاج المعنى وفهمه ولا يكتفي بظاهر البنية التركيبية، فقد تنبّه النحاة الأوائل وفي مقدمتهم عبد القاهر الجرجاني إلى أن الكلام فعلٌ مقصدي يتغيّر بتغيّر نية المتكلم فربطوا الإعراب بالمعنى وجعلوا قصد المتكلم مدخلًا للفهم السليم وهو ما عبّر عنه الجرجاني بقوله:(لا يُعرف الإعراب إلا بمعرفة المعاني) [58]، وتجلّى هذا الوعي التداولي في تحليلهم لأفعال القلوب إذ ينظروا إليها أفعال متصلة بالتمثّل الذهني والحالة الداخلية للمتكلم وليست فقط أفعال حسية مباشرة، وقد عبّر المبرّد عن هذا المعنى بوضوح حين جعلها إخبارًا عما يعتمل في النفس فقال: (هي إخبار عمّا هجس في النفس) [59]، ولم يكن هذا الوعي معزولًا عن التفكير العربي الإسلامي؛ فقد أدرك النحاة أن فهم اللغة يتأسس على المعرفة المشتركة والافتراض المسبق كما يظهر عند سيبويه في ربطه الحذف بعلم السامع بالسياق[60]، وهو ذات المبدأ الذي تبلور في اللسانيات التداولية عند كارتر وليتش وغرايس. كما أشار السيرافي إلى أن أفعال القلوب لا تُفهم

إلا في ضوء اعتقاد المتكلم، لا مجرد ظاهر القول، مؤكدًا أن التركيب تابع لحالة ذهنية مقصودة، لا مجرد بناء نحوي آلي.

ومن ثمّ فإن إعادة قراءة النحو العربي في ضوء التداولية لا تعني إسقاط المفاهيم الحديثة عليه قسرًا وإنما تمثل محاولة علمية لإنصاف النسق العميق الذي وجّه التفكير النحوي في لحظته التأسيسية، فقد كان النحو العربي نظرًا في الإنسان ولغته ومقاصده لا في العلامات وحدها، وإذا كانت التداولية الحديثة تعيد للغة بعدها الحي والوظيفي فإن النحاة العرب الأوائل قد اضطلعوا بهذه المهمة بأدوات عصرهم ومن داخل ثقافة تؤمن بأن القول لا ينفصل عن القصد ولا الدلالة عن المقام، ومن هنا يغدو استئناف هذا الوعي ضرورة لفهم اللغة على أنها فعل تواصلي حي لا بنية جامدة على الورق.

خاتمة

في ضوء التحليل الوصفي والمقارن بين التراث النحوي العربي والنظريات اللسانية الحديثة سعت الدراسة إلى تقديم النحو العربي على أنه منظومة معرفية محكمة قامت على أسس عقلية ومنهجية واشتغلت على مستويات متعددة من التفكير اللغوي، تبدأ من الاستقراء الجزئي وتنتهي إلى التجريد الكلي متجاوزة النظرة التي تحصره في ضبط أواخر الكلمات، وقد كشف تحليل مفاهيم مثل العامل والقياس والعلة والسليقة والأصل والفرع عن تصور متقدم للغة يجعلها نظامًا قائمًا على العلاقات الداخلية والقوانين العقلية إلى جانب حضورها في الاستعمال اللغوي، كما أظهرت الدراسة ارتباط النحو العربي بتقاليد معرفية عميقة كعلم الكلام وأصول الفقه إذ أفاد من مفاهيم التعليل والاطراد والتفسير العقلي وأعاد توظيفها في ضوء طبيعة اللسان العربي ومنطقه الخاص مما حفظ له استقلاليته وخصوصيته.

وتبرز المقارنة مع اللسانيات الحديثة وجود تقاطعات لافتة تؤكد أسبقية النحو العربي في الوعي ببنية اللغة وآليات تحليلها، فقد تقاربت اللسانيات البنيوية مع التصور النحوي العربي في النظر إلى اللغة على أنها نظام من العلاقات والوظائف والتقابلات، وهو ما تجلّى في نظريات الإسناد والعامل والتوزيع الوظيفي داخل الجملة. كما كشفت الدراسة عن تشابه عميق بين النظرية التوليدية التحويلية ومفاهيم النحو العربي، إذ تقابل ثنائية البنية العميقة والبنية السطحية مفهومي الأصل والفرع، بينما يوازي مفهوم العامل النحوي دور القواعد التحويلية في تنظيم البنية اللغوية وتوليدها، ويؤكد تحليل

النحاة لظواهر التقديم والتأخير والحذف والإضمار وعيهم المبكر بوجود نظام داخلي غير ظاهر يتحكم في صورة الكلام.

ويمتد هذا التقاطع إلى البنية الفلسفية للنظريات اللسانية الحديثة، ففكرة الملكة الفطرية في النظرية التوليدية تجد ما يقابلها في مفهوم السليقة عند النحاة العرب حين ميّزوا بين العربي الذي يتكلم اللغة فطرةً ومن يتعلمها اكتسابًا، وفي علاقتها بالتداولية أثبتت الدراسة أن النحو العربي تبنّى منذ بداياته وعيًا عميقًا بالعلاقة بين المعنى والمقام وبين التركيب والسياق، فقد أدرك النحاة أن دلالة الجملة تتحدد في ضوء قصد المتكلم ومعرفة المخاطب والظروف المحيطة بالقول. ويتضح ذلك في أعمال سيبويه وعبد القاهر الجرجاني وابن هشام حيث عولجت الظواهر اللغوية ضمن رؤية تراعي الغاية التواصلية وتقترب مما يُعرف حديثًا بالافتراض المسبق والنية التواصلية والتأثير الحواري. وبذلك يتبيّن أن النحو العربي احتوى نواة لسانية وتداولية عميقة حضرت في بنائه النظري والتطبيقي وإن لم تُصَغ بالمصطلحات الحديثة.

الهوامش

(1) الحسين، أحمد. "النحو العربي بين الأصالة والمنطق ".*مجلة أكاديميار*، العدد 9، 2020، ص130.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان .(ت 255هـ/869م) ، *الخصائص* .تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ج1، ص33.

(3) الملخ، حسن خميس .*نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* .دار الشروق، عمان، 2011، ص28.

(4) الحسين، أحمد ."النحو العربي بين الأصالة والمنطق"، ص130.

(5) السيوطي، جلال الدين (911هـ /1505م)، *الاقتراح في علم أصول النحو*، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998 م.، 41

(6) الحسين، أحمد .النحو العربي بين الأصالة والمنطق، ص131..

(7) شلواي، عمار، ويخلف، حسينة ."قراءة في الأسس الكلامية لبناء الفكر النحوي ".مجلة قراءات، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص.214

(8) السيوطي، جلال الدين، *الاقتراح في علم أصول النحو*،41.

(9) نفسه، ص42.

(10) ابن جني، الخصائص، ج1، ص103.

(11) حسان، تمام .اللغة العربية معناها ومبناها .ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، ص89.

(12) ابن جني، الخصائص، ج1، ص34.

(13) المهيري، عبد القادر، نظريات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993، ص131.

(14) ابن جني، الخصائص، ج1، ص31.

(15) بن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت. 276هـ / 889م) .أدب الكاتب. الطبعة العلمية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2008، ص6-7.

(16) ابن فارس، أحمد بن زكريا (ت.395 هـ) .الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ط1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، (1997) ص43.

(17) مدكور، إبراهيم، في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق .دار إحياء العربية عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهر1947) ، ص111.

(18) النجار، لطيفة .منزلة المعنى في نظرية النحو العربي .ط1، دار العالم العربي، دبي.(2003) . ص177.

(19) أمين، أحمد. ضحى الإسلام. مكتبة الأسرة، ط2، القاهرة (1997)، (ج2)، 76-277.

(20) دي سوسير، فردينان. محاضرات في اللسانيات العامة .ترجمة وتقديم: يوسف وغليسي، د.ط، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1985. ص102.

(21) صالح، الحاج عبد الرحمن، النحو العربي والبنيوية: اختلافهما النظري والمنهجي، جامعة الجزائر، https://asjp.cerist.dz/en/article/143312، ص9.

(22) ليونز، جون، اللغة وعلم اللغة .ترجمة: مصطفى التوني، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987. ص50-51.

(23) صالح، الحاج عبد الرحمن، النحو العربي والبنيوية: اختلافهما النظري والمنهجي، ص (13-14).

(24) عبد الواحد، عبد الحميد، بنية الفعل: قراءة في التصريف العربي. ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس: 1996. ص33.

(25) دي سوسير، فردينان .محاضرات في اللسانيات العامة .ص114.

(26) ابن جني، الخصائص. ج1، ص257.

(27) عبد الحميد عبد الواحد *بنية الفعل: قراءة في التصريف العربي* .ص33.

(28) فيرستيج، كيس .مدخل إلى فقه اللغة العربية .ترجمة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 1997م، ص 21.

(29) الحاج صالح، عبد الرحمن .منطق العرب في علوم اللسان .ط1، منشورات التبيين، الجزائر،2017، ص120.

(30) الحاج صالح، النحو العربي والبنيوية: اختلافهما النظري والمنهجي، ص 10.

(31) الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط التفكير النحوي. ط1، دار البصائر، القاهرة،2006 ص45.

(32) المسدي، اللسانيات وتاريخ النحو العربي، ص 90.

(33) الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط التفكير النحوي، ص53.

(34) المسدي، اللسانيات وتاريخ النحو العربي، ص 90

(35) الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط التفكير النحوي، ص78.

(36) المسدي، اللسانيات وتاريخ النحو العربي، ص92

(37) الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط التفكير النحوي، ص82.

(38) المسدي، اللسانيات وتاريخ النحو العربي، ص 70.

(39) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت 316هـ/928م)، الأصول في النحو .تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1 دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص45-50.

(40) انظر نفسه: ج1، ص50.

(41) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، 1991ص. 77.

(42) زكريا، ميشال .مباحث في النظرية اللسانية وتعليم اللغة العربية، ط1دار الطليعة، بيروت، 1982. ص91.

(43) ليونز، جون .نظرية تشومسكي اللغوية .ترجمة: حلمي خليل. ط1، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 1978، ص41.

(44) ابن السراج، الأصول في النحو ج1، ص50.

(45) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ج1، ص28.

(46) حلمي خليل، نظرية تشومسكي اللغوية، ص73.

(47) عظيمة، عبد الخالق .تحقيق شروح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري . الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990. ج1، ص115.

(48) زكريا، ميشال .مباحث في النظرية اللسانية وتعليم اللغة العربية . ط1، دار الطليعة، بيروت، 1982.، ص91.

(49) انظر: ابن خلدون، المقدمة، ص33.

(50) الراجحي، عبده .النحو العربي والدرس الحديث .دار النهضة العربية، بيروت، 1988.، ص122.

(51) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز. ص91.

(52) عبد الزهرة، عودة جبر. "الوظائف التداولية في النحو العربي"، مجلة كلية التربية – جامعة ميسان، المجلد 20، العدد 39، 2024، ص132–133.

(53) قزعهط، سليم. "الأصول التداولية في النحو العربي"، مجلة الآداب واللغات – جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2022 ص10.

(54) نفسه، ص7.

(55) نفسه، ص137.

(56) الجرجاني، عبد القاهر .أسرار البلاغة .تحقيق: محمود محمد شاكر. ط1. جدة: دار المدني، 1991، ص121.

(57) قزعهط، الأصول التداولية في النحو العربي، ص7–10.

(58) الجرجاني، دلائل الإعجاز ص91.

(59) المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ) .المقتضب .تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. ط1.: عالم الكتب بيروت، دون تاريخ، ج2، ص254.

(60) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ) .الكتاب .تحقيق: عبد السلام محمد هارون. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ/1988م، ج1، ص270.

قائمة المصادر والمراجع

1. أمين، أحمد. ضحى الإسلام (ج2). مكتبة الأسرة، ط2، القاهرة، 1997م.
2. الجرجاني، عبد القاهر (ت. 471هـ/1078م). أسرار البلاغة. تحقيق: محمود محمد شاكر، ط1، جدة: دار المدني، 1991م.
3. الجرجاني، عبد القاهر (ت. 471هـ/1078م).. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، ط2، 1991م.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان .(ت 255هـ/869م) ، الخصائص .تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ج1
5. الحاج صالح، عبد الرحمن. "النحو العربي والبنيوية: اختلافهما النظري والمنهجي". جامعة الجزائر، الرابط.
6. الحاج صالح، عبد الرحمن. منطق العرب في علوم اللسان. ط1، منشورات التبيين، الجزائر، 2017م.

7. حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها. ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984م.
8. الحسين، أحمد. "النحو العربي بين الأصالة والمنطق". مجلة أكاديميار، العدد 9، 2020م.
9. الخطيب، محمد عبد الفتاح. ضوابط التفكير النحوي. ط1، دار البصائر، القاهرة، 2006م.
10. الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.
11. زكريا، ميشال. مباحث في النظرية اللسانية وتعليم اللغة العربية. ط1، دار الطليعة، بيروت، 1982م.
12. زهرة، عودة جبر عبد. "الوظائف التداولية في النحو العربي". مجلة كلية التربية – جامعة ميسان، المجلد 20، العدد 39، 2024م.
13. ابن السراج، محمد بن السري. (ت. 316هـ/ 928) الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط1، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
14. سوسير، فرديناند دي. محاضرات في اللسانيات العامة. ترجمة وتقديم: يوسف وغليسي، د.ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1985م.
15. سيبويه، عمرو بن عثمان. (ت.180هـ/796م) الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م.
16. السيوطي، جلال الدين. (ت.911هـ/1505م) الاقتراح في علم أصول النحو. تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
17. شلواي، عمار، ويخلف، حسينة. "قراءة في الأسس الكلامية لبناء الفكر النحوي". مجلة قراءات، المجلد 13، العدد 1، 2021م.
18. عبد الحميد، عبد الواحد. بنية الفعل: قراءة في التصريف العربي. ط1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م.
19. عظيمة، عبد الخالق. تحقيق شروح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري. ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
20. ابن فارس، أحمد بن زكريا. (ت.395هـ/1004م) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
21. فيرستيج، كيس. مدخل إلى فقه اللغة العربية. ترجمة: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
22. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (ت.276هـ \889م) أدب الكاتب. تحقيق: طه حسين وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2008م.

23. قزعهط، سليم. "الأصول التداولية في النحو العربي". مجلة الآداب واللغات – جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2022م.
24. لينويز، جون. اللغة وعلم اللغة. ترجمة: مصطفى التوني، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987م.
25. لينويز، جون. نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة: حلمي خليل، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
26. المبرد، محمد بن يزيد. (ت.285هـ/898م) المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، عالم الكتب، بيروت، ج2.
27. المسدي، عبد السلام. اللسانيات وتاريخ النحو العربي. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2001.
28. الملخ، حسن خميس. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. دار الشروق، عمّان، 2011م.
29. المهيري، عبد القادر. نظريات في التراث اللغوي العربي. ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.
30. النجار، لطيفة. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي. ط1، دار العالم العربي، دبي، 2003م.